

Distr.: General
18 March 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٥ و ١٩ و ١١٦ و ١٣٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية

ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين

الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم مقترحاً شاملاً يتناول كيفية تنفيذ الأمانة العامة للولايات الداعمة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

ويوفر هذا التقرير وصفاً لطريقة استجابة الدول الأعضاء لخطتي التنمية هاتين وأثر هذه الاستجابات على منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك يصف التقرير مجالات النشاط التي ستركز الأمم المتحدة جهودها فيها دعماً لتنفيذ الدول الأعضاء لهاتين الخطتين، وأوجه التآزر بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، في هذا الصدد.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130416 080416 16-04468 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	السياق	٣
ثالثا -	أوجه التآزر بين الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا	٦
ألف -	إعادة توجيه العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة	٧
باء -	تعزيز الدعم المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة كي تواجه التحديات الجديدة	٨
رابعا -	الاستفادة من المزايا النسبية للأمانة العامة	١١
خامسا -	الآثار المالية	٢٥
سادسا -	الاستنتاج والإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه	٣١

أولا - مقدمة

- ١ - يُعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، "مقترحا شاملا يتناول كيفية تنفيذ الأمانة العامة للولايات الداعمة لخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطّة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية داخل منظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية وحساب الأمم المتحدة للتنمية".
- ٢ - وطلب من كيانات الأمانة العامة شرح التغييرات في برامج عملها، وتقديم أمثلة على التآزر داخل الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع. ودعيت كيانات منظومة الأمم المتحدة أيضا إلى تقديم مدخلات. وقد وردت معلومات مما مجموعه ٣٨ من الكيانات. وشكلت هذه البيانات وما تلاها من مشاورات بين المكاتب التي تدعم تنفيذ الخطتين، أساسا لهذا التقرير.
- ٣ - غير أن نطاق هذا التقرير يقتصر على الأمانة العامة للأمم المتحدة، تمشيا مع الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٧٠. ويتناول التقرير في الفرع الثاني طريقة استجابة الدول الأعضاء لخطتي التنمية وتأثير هذه الاستجابات على منظومة الأمم المتحدة. ويصف التقرير في الفرع الثالث، أوجه التآزر بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. ويبين الفرع الرابع مجالات النشاط التي ستركز المنظومة جهودها فيها لدعم تنفيذ الدول الأعضاء لخطتي التنمية. ويبين الفرعان الخامس والسادس الآثار المالية للمقترحات والإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.
- ٤ - ويقدم هذا التقرير بالإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" (A/70/589).

ثانيا - السياق

- ٥ - صاغت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ووافقت عليها حكومات تلك الدول في عام ٢٠١٥. وتتسم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأنها

عالية، ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة. ويعد التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

٦ - وتتسم خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بأهمها مترابطتان. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات طموحة وشاملة وكلية وتحولية لمتابعة الالتزامات التي تم التوصل إليها في مونتيري، المكسيك عام ٢٠٠٢، وفي الدوحة عام ٢٠٠٨، وتعزيز وسائل التنفيذ وعملية متابعة تمويل التنمية. وتشكل كلتا الخطتين أساسا للإجراءات التي يتعين اتخاذها داخل المجتمعات المحلية والبلدان، بقيادة الحكومات الوطنية وبمشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

٧ - وسيتم تعزيز التقدم صوب تحقيق الخطتين بتحويل الالتزامات الواردة في اتفاق باريس إلى إجراءات طموحة بشأن تغير المناخ على الصعيد العالمي والوطني ودون الوطني. وستلزم أيضا إدارة مخاطر الكوارث بصورة فعالة، حسبما دعا إليه إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، لضمان استدامة التنمية والاستثمارات.

٨ - وستستعرض البلدان التقدم المحرز من خلال العمليات الوطنية التي تشرك أصحاب المصلحة المتعددين. وستتمكن من تبادل الخبرات الوطنية، ووصف التقدم وإبراز التحديات، وتحديد القضايا الناشئة في المنتدى السنوي السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمويل التنمية. ويتيح هذان المنتدىان العالميان للدول الأعضاء إبراز القيادة السياسية والإشراف على مجموعة من عمليات المتابعة والاستعراض، وتيسير التوجيه وتقديم التوجيه والتوصيات المتعلقة بالمتابعة. وهي لن تفيد في تشجيع تنسيق سياسات التنمية المستدامة فحسب، مما يساعد على ضمان استمرار صلاحية وطموح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بل ستعزز أيضا الترابط في منظومة الأمم المتحدة. وسوف يتواصل المنتدىان مع الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات والمبادرات الأخرى ذات الصلة، وفقا لولاياتها. وستكون هناك روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتقدمة النمو غير الساحلية.

٩ - وتعد المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة قيد الاعتبار أيضا، ويشمل ذلك اللجان والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فيما يتعلق بإجراء استعراضات في سياق الاستراتيجيات الإقليمية القائمة. وتشاور اللجان الإقليمية مع الدول الأعضاء بغية تحديد طرائق عقد

اجتماعات استعراضية إقليمية، توطئة للجمع بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة في منهاج مشترك.

١٠ - وخلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، سيواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، فضلا عن الجمعية العامة، ولجانها، والدورات الاستثنائية، والاجتماعات الرفيعة المستوى والعمليات الأخرى، توجيه منظومة الأمم المتحدة بشأن الطريقة التي يمكن أن تسهم بها على أفضل وجه في الخطتين. وسيستمر تطور برنامج عمل هذه اللجان والهيئات. ومن المؤكد أن العملية الجارية التي تضطلع بها الجمعية العامة بشأن المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجح وشامل ستترتب عليها آثار بالنسبة للأعمال التي تضطلع بها المنظمة. وستسترشد المنظمة أيضا بالقرارات الحكومية الدولية التي يتم التوصل إليها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي مما سيعزز واجهة الترابط بين العلوم والسياسات ويشكل أداة قوية قائمة على الأدلة لتعزيز القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وستقوم مجالس الإدارة المعنية لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة بتوجيه ورصد أنشطتها، وستصدر ولايات جديدة حسب الاقتضاء فيما يتعلق بخطة التنمية. وستوفر اللجان الإقليمية أيضا تقديم توجيهات محددة من خلال قراراتها ومقرراتها.

١١ - وتوفر الخطتان توجيهها استراتيجيا لمنظومة الأمم المتحدة، وتقوم الكيانات بداخلها بإعادة ترتيب أولويات أنشطتها الحالية وإعادة تخصيص الموارد من أجل دعم الدول الأعضاء على نحو فعال. ويُحدث التركيز الجديد على الشمول والتكامل وعدم التجزئة أثرا بالفعل على الإجراءات والأنشطة التشغيلية، وعلى القدرات والخبرات التي ستلزم. وتنظر الدول الأعضاء في خيارات في سياق الحوار الجاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل، والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٤)

١٢ - وتتألف منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية مع عمليات الحوكمة الخاصة بها. وتشارك جميع هذه الكيانات مشاركة كاملة في كفالة الاتساق والمواءمة للأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم الخطتين الجديدتين ولا سيما من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. والمهام التي تضطلع بها الأمانة العامة في هذا السياق.

١٣ - وتوفر منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة الدعم للدول الأعضاء حين تضعان مجموعة كاملة مترابطة من السياسات والاستراتيجيات الحكومية، فضلا عن نُهج للتنفيذ للمجتمع بأسره. والهدف من ذلك هو التنفيذ بشكل يتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية والشمول على الصعيدين المحلي والوطني، وفيما بين مجموعات البلدان على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

ثالثا - أوجه التآزر بين الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا

١٤ - طلبت الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة إعادة مواءمة نفسها مع خطتي التنمية الجديدتين. وشددت تلك الدول في الفقرة ٨٨ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ على أهمية التخطيط والتنفيذ والإبلاغ بشكل استراتيجي على نطاق المنظومة لضمان توفير دعم متسق ومتكامل لجهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة.

١٥ - ومثلما سوف تحول خطتنا التنمية الجديدتان الدول الأعضاء، فمن الواضح فعلا أنها ستحول منظومة الأمم المتحدة أيضا. والمنظمة لا تعدو أن تكون في الأشهر الأولى من الاضطلاع بتنفيذ خطة مدتها ١٥ عاما. وتبلور بالكاد استراتيجيتها لدعم الدول الأعضاء، وستستمر في التطور مع تطور الدول الأعضاء وصقلها لاستراتيجياتها المتعلقة بتنفيذ خطتي التنمية. وبالرغم من ذلك، اتخذت الأمانة العامة للأمم المتحدة بالفعل خطوات هامة تكفل توفير دعمها فيما يتعلق بتنفيذ الخطتين بشكل موحد ومنسق، ويتسق مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وقد واءمت كيانات الأمانة العامة، أولوياتها وخطط عملها وعدلت طرائق عملها، مسترشدة في ذلك باحتياجات البلدان والأهداف المتعلقة بوسائل التنفيذ.

١٦ - وستكون المرحلة الأولية للتنفيذ الأكثر أهمية لنجاح خطتي التنمية. وهي المرحلة التي ستدمج فيها الدول الأعضاء أهداف التنمية المستدامة في خططها الإنمائية وأطرها المالية؛ وتضع فيها الترتيبات المؤسسية اللازمة للتنفيذ والمتابعة والاستعراض على الصعيد الوطني؛ وتصلح نظمها الإحصائية بحيث يمكن استخدامها لتقييم التقدم المحرز وتقييم الأثر وتنوير السياسات. ويرتفع بالفعل مستوى طلب الدعم من منظومة الأمم المتحدة، ويتوقع أن يزداد مستوى ذلك الطلب في الأشهر المقبلة. وبالتالي، فحيثما لزم الأمر، يجب أن تحصل منظومة الأمم المتحدة على الموارد حتى تتمكن من تقديم الدعم الفعال للدول الأعضاء في التصدي للتحديات التي تواجهها: فقدرات منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها في هذا الوقت سيكون لها تأثير كبير على مستقبل مسار خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

ألف - إعادة توجيه العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة

١٧ - يتجلى الاختبار الفاصل للخطتين العالميتين الجديدتين في مدى ترجمتهما إلى سياسات متسقة، وتأثيرهما الشامل والدائم في المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يجب أن يلبّي العمل الذي تضطلع به المنظمة على المستويات الوطني ودون الوطني والإقليمي الطموحات التي تعرب عنها الدول الأعضاء على الصعيد العالمي.

١٨ - وتتطلب إعادة توجيه إدراك الترابط بين الركائز الثلاث لعمل المنظمة (السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان). إذ يجب مواصلة تعزيز القدرات في إطار ركيزة التنمية من أجل تمكين الناس من العيش في سلام، ودون نزاعات عنيفة، وفي ظل الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان. وتنكب كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال ركيزة حقوق الإنسان وركيزة السلام والأمن على تعزيز قدرتها على تعميم مراعاة حقوق الإنسان، وتوطيد الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات، واستخدام أدوات بناء السلام في إطار هاتين الركيزتين. كما يجري أيضا التركيز على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية.

١٩ - وحددت الدول الأعضاء خمسة مجالات تركيز متكاملة وغير قابلة للتجزئة سيسترشد بها العمل في مجال التنمية المستدامة خلال الخمسة عشر عاما القادمة، وهي: السكان، وكوكب الأرض، وتحقيق الازدهار، وإرساء السلام وإقامة الشراكات. وتغطي هذه المجالات البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة. وهي تقدم توجيهها استراتيجيا رفيع المستوى للعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، ويمكن استخدامها لتحديد المجالات التي تحتاج فيها المنظومة ككل - ولا سيما الأمانة العامة - إلى تكثيف الجهود.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة عدد من المبادئ يُعيد توجيه منظومة الأمم المتحدة في ما تبذله من جهود لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الخطتين الجديدتين بشكل يحقق تصوراتهم فيما يتعلق بإحداث التغيير. وفي هذا الخصوص، يتعين أن تجري عملية التنفيذ، بما فيها إدراج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط الوطنية، بقيادة وطنية وأن تكون ملكيتها للشعب كما يجب أن تخطى بمشاركة واسعة؛ وأن تشمل الجميع في كل المجتمعات والبلدان، وتستند إلى الأطر المعيارية الموجودة؛ وأن تعالج أسباب الضعف الأساسية، وتبني القدرة على المواجهة، وتتصدى لعدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، وألا تترك أحدا متخلفا عن الركب، وتمكّن الجميع من التمتع بحقوقهم الإنسانية؛ وأن تعزز الاتساق وتجمع بين التخصصات والقطاعات، بما يعكس العديد من أوجه الترابط الكامنة ضمن الخطتين؛ وأن تسخر إقامة شراكات مبتكرة تجمع بين أصحاب مصلحة متعددين وأن تستفيد من خبراتهم لتحقيق النتائج المشتركة؛ وأن تستفيد من الثورة في مجال

إتاحة البيانات واستخدامها، لتسترشد بها في إنجاز التحليلات واتخاذ القرارات ورصد التقدم الذي يحرزه الجميع، سواء منفردين أو مجتمعين، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز النظم الإحصائية الوطنية والإقليمية؛ وأن تستخلص أقصى قيمة ممكنة من الموارد المحدودة المتاحة، وتدعم أعمال معايير أعلى للشفافية والمساءلة.

باء - تعزيز الدعم المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة كي تواجه التحديات الجديدة

٢١ - ستكون الخطتان الجديدتان بمثابة محكّ للكيفية التي تقدم بها منظومة الأمم المتحدة الدعم إلى الدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق بسماتها الجديدة الهادفة لإحداث التغيير، كالشمول والتكامل وعدم التجزئة. وتقتضي الاستجابة الملائمة لمواجهة هذه التحديات الجديدة جهوداً مكثفة تستخدم الآليات القائمة بفعالية، وتستكمل بآليات جديدة عند الاقتضاء.

دورا الأمين العام ونائب الأمين العام

٢٢ - يقدم الأمين العام التوجيه في مجال السياسات إلى إدارات الأمانة العامة ومكاتبها ووحداتها التنظيمية الأخرى في أدائها لمهامها، كما يقدم المساعدة في محالي التوجيه والتنسيق إلى منظومة الأمم المتحدة. وتبعاً لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ بء، فإن نائب الأمين العام مكلف بتقديم الدعم إلى الأمين العام في كفالة التساوق بين القطاعات وبين المؤسسات في الأنشطة والبرامج وتقديم الدعم للأمين العام في النهوض بصورة الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الجهود الإضافية المبذولة لتعزيز الأمم المتحدة بوصفها مركزاً رائداً في مجال السياسات الإنمائية والمساعدة الإنمائية.

التركيز على الفعالية والكفاءة والأثر

٢٣ - لتحقيق أقصى قدر من التآزر والكفاءة، والحد من التجزؤ والتداخل، يتولى الأمين العام تنسيق الأعمال التي تضطلع بها الأمانة العامة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الخطتين. ويجري حالياً على نطاق الأمانة العامة تداول الإجراءات التي تكفل التوجيه الاستراتيجي وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد ورصد النتائج. وتعزز هذه الجهود القاعدة التي ستنبني عليها مواصلة تحديد الأولويات، مع مراعاة الولايات الأخرى المنبثقة عن العمليات الحكومية الدولية الجارية. وتُشجع زيادة استخدام هذه الإجراءات ثقافة التغيير فيما يتعلق بكيفية تناول المنظمة لعملها في جميع الركائز الثلاث.

مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

٢٤ - يستعين الأمين العام بالآليات القائمة لتنسيق الأعمال على نطاق منظومة الأمم المتحدة حتى يتسنى تعزيز الاتساق والتآزر على نطاق المنظومة استجابة للولايات الحكومية الدولية. ويعد مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئته الفرعية، وهي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، عناصر أساسية في الجهود التي يبذلها لتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة.

شفافية فرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها ومساءلتها

٢٥ - منذ اعتماد الخطتين في عام ٢٠١٥، والأمين العام يشجع الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة على أن تستجيب استجابة تامة لطموحات الدول الأعضاء. وتعمل الكيانات على زيادة تركيزها، وتعزيز الشفافية، وزيادة كفاءتها، وتشديد مساءلتها. كما تقدم خدماتها بطريقة متزايدة التكامل في المجالات التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تضيف قيمة إليها. وتقوم بمواءمة استراتيجياتها مع الخطتين الجديدتين، وتعزز من جودة التواصل وانتظامه. وتستخدم أطرا متسقة للتخطيط، وتحديد النتائج المتوقعة، وتقديم التقارير على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني.

استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات في البلدان

٢٦ - يُحدّد الدعم الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري إلى كل دولة من الدول الأعضاء على أساس احتياجات البلد والقدرات المتوفرة فيه. وتُفيد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بأن ٨٤ حكومة قد طلبت تلقي الدعم من فريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. واستجابة لذلك، اعتمدت المجموعة نهجا مشتركا لدعم التنفيذ يتضمن العناصر التالية: التعميم، والتسريع، ودعم السياسات. ويُقصد بالتعميم إدماج الخطة على الصعيد القطري، وإشراك طائفة من أصحاب المصلحة في تنفيذها، وإدراج الخطة في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية. ويقتضي التسريع دعم البلدان في بذل الجهود لتحديد العوائق التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى أوجه التآزر والمفاضلة بين القطاعات حتى يمكن تحديد تدابير التدخل الكفيلة بتسريع إحراز التقدم في مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة. ويشمل دعم السياسات تقديم دعم منسق ومُجمّع في مجال السياسات إلى البلدان، بالاستفادة من الخبرات المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وذلك بالاستناد جزئيا إلى الشبكات والتجارب القطرية الواسعة. وقد أُتيح دليل مرجعي شامل بشأن تعميم خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ لفائدة أفرقة الأمم المتحدة

القطرية، ويجري العمل الآن على أدوات التسريع (التي تأخذ بالدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية).

إجراءات التشغيل الموحدة

٢٧ - بهدف تعزيز كفاءة وفعالية مختلف الكيانات العاملة معاً على الصعيد القطري، وتوطيد التعاون فيما بين الوكالات، بدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ إجراءات تشغيل موحدة خاصة بأفرقة الأمم المتحدة القطرية منذ عام ٢٠١٤. وقد أبدت ٨٨ حكومة من حكومات البلدان المستفيدة اهتماماً بجميع الإجراءات أو بعناصر منها. وينتظم عدد متزايد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وعددها ١٣١ فريقاً، ضمن أفرقة مشتركة بين الوكالات معنية بالنتائج وقائمة على أساس قضايا محددة. ولدى ٤٠ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية استراتيجيات عمل مشتركة بهدف كفالة تقديم خدمات في إدارة العمل دعماً لتنفيذ البرامج، تكون عالية الجودة وتتسم بالفعالية من حيث التكلفة.

الأدوار القيادية للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية

٢٨ - يعد تمكين المنسقين المقيمين والإنسانيين، وحسن أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، أمران ضروريان لكفالة تقديم دعم متسق ومتضافر للسلطات الوطنية والشركاء في البلدان أثناء تنفيذهم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتعين على المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن يستفيدوا من جميع الأصول ذات الصلة المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات غير المقيمة، حتى يمكنهم تحقيق التكامل بين المعايير والمشورة السياساتية المتعلقة بسياق محدد، وتعزيز قدرات الأفرقة المعنية بالنتائج من بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتنفيذ الأطر المتعلقة بالمساءلة المتبادلة على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولدعم حسن أداء نظام المنسقين المقيمين بحيث يمكنه أن يقود استجابة متسقة لمنظومة الأمم المتحدة لما تتوخاه خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، تُنفذ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية منذ عام ٢٠١٤ ترتيباً لتقاسم التكاليف على الصعيد العالمي يُنتظر أن تُسهم فيه جميع الكيانات الأعضاء في المجموعة، بما فيها الأمانة العامة.

الوكالات المتخصصة والكيانات غير المقيمة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

٢٩ - بالنظر إلى تزايد طلبات تلقي الدعم السياسي الرفيع المستوى، وإلى التحول في العديد من البلدان من العمل بالنهج القائمة على المشاريع إلى زيادة التركيز على البرامج،

تسعى البلدان إلى الحصول على خبرة كل من الوكالات المتخصصة والكيانات غير المقيمة بشكل فعال منهجي.

التمويل الجماعي

٣٠ - يُعزز التمويل الجماعي نُهج السعي بشكل فعال وتعاوني إلى تحقيق نتائج مشتركة. ويُشجّع على العمل بنُهج التمويل المشترك المتعددة الواجهات في تقديم دعم متكامل فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويين القطري والعالمي.

أمم متحدة مستدامة

٣١ - يجب على المنظمة أن تجسد الطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة الذي تتسم به أهداف التنمية المستدامة، من خلال عملياتها، بدءاً من المشتريات إلى خفض الانبعاثات. وستواصل منظومة الأمم المتحدة أيضاً تكثيفَ جهودها الهادفة إلى مراعاة البعد البيئي في جميع برامج عملها بواسطة فريق إدارة البيئة، والاستفادة من منابر التعاون الموجودة، مثل مرفق الأمم المتحدة المستدامة.

حملة العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة

٣٢ - تتيح حملة العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة، التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منبرا مشتركا بين الوكالات يمكن للمواطنين بواسطته أن يتفاعلوا مباشرة مع عمليات بدء تعميم الأهداف وتنفيذها ورصدها. وسيكون من المفيد استقاء آراء المواطنين؛ وسد الثغرات في مجال البيانات؛ وتعزيز المساءلة، ودور المواطن في العمل على الصعيد العالمي؛ والقيام بالدعوة في مجال السياسات، وتبادل الخبرات، وتقديم الدعم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

رابعاً - الاستفادة من المزايا النسبية للأمانة العامة

٣٣ - أقرت الدول الأعضاء في كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الفقرة ٤٦) وخطة عمل أديس أبابا (الفقرة ٧٤)، بالدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة وما تحظى به من ميزة نسبية في دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة بما يتوافر لها من موارد كافية وما تتمتع به من اختصاص وترابط وكفاءة وفعالية. وتعكس الخطتان الجديدتان زيادة الطلب على تقديم دعم سياساتي متكامل ومنسق إلى الدول الأعضاء على جميع المستويات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يرى الأمين العام أنه ينبغي للجهود التي تبذلها الإدارات

والمكاتب التابعة للأمانة العامة أن تركز على دعم المجالات التالية من الأنشطة حيث تحظى بميزة نسبية:

(أ) دعم تعزيز القدرات وتحسين اتساق السياسات على الصعد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي؛

(ب) تيسير التعاون الإقليمي والدولي؛

(ج) تحفيز إقامة شراكات جديدة، وتعزيز الفعالية والمساءلة في الشراكات القائمة على جميع المستويات؛

(د) دعم تهيئة بيئة دولية مؤاتية عن طريق العمليات الحكومية الدولية؛

(هـ) دعم أعمال المتابعة والاستعراض؛

(و) الاضطلاع بجهود الدعوة العامة لأهداف التنمية المستدامة.

وُيُسَرَّ هذه المجالات من الأنشطة تقديم الدعم إلى البلدان والمجتمعات، مع اتباع نهج استراتيجي يشمل الأمانة العامة بأسرها، ويسري على الركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة، ويتفادى الازدواجية والتجزؤ. وتوجز الفروع التالية الجهود التي تضطلع بها كيانات الأمانة العامة في كل من المجالات المشار إليها أعلاه في الفقرة ٣٣، كما تبرز أوجه التآزر والتعاون مع جهات أخرى من منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.

دعم تعزيز القدرات وتحسين اتساق السياسات على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي

٣٤ - يتحمل كل بلد المسؤولية الأساسية عن النهوض بخطة التنمية في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ومن أجل متابعة تنفيذ الخطتين واستعراضهما على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وستواصل الأمانة العامة تقديم الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى تحسين اتساق السياسات، وتحسين فعالية الجهود المبذولة لبناء القدرات، وتنفيذ الخطة المعيارية من خلال تعزيز المؤسسات التي يقودها نهج الحكومة بأكملها. وسيجري التركيز بشكل جديد على تحسين الفعالية وبناء القدرات المستدامة من أجل التنفيذ.

٣٥ - وقد أقرت الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا، بأهمية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال المساعدة على تعزيز القدرات القطرية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة أكثر الفئات ضعفاً، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل (الفقرتان ٣٩ و ٧١). وستوفر أفرقة الأمم المتحدة القطرية واللجان الإقليمية ذلك الدعم

من خلال ضمان اتساق السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، تماشياً مع بيان التعاون الصادر عن اللجان الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الموقع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦^(١) وستدعم الاستعراضات الوطنية والإقليمية المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز نظم الإحصاءات والبيانات وهيئات التقييم. كما ستدعم كيانات الأمانة العامة المعنية البلدان في إعداد الاستعراضات الوطنية للتقدم المحرز صوب تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وتقوم الأمانة العامة بتعزيز بحوث السياسات القائمة على الأدلة بشأن النهج التكاملية، بما في ذلك وضع أدوات النمذجة والسياسة الاستشارية، بهدف مساعدة البلدان في وضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية من أجل تنفيذ خطتي التنمية.

٣٦ - وقد كان حساب التنمية بمثابة طريقة تتسم بالكفاءة والفعالية لتمويل الميزانية العادية من أجل تطوير قدرات كيانات الأمانة العامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة). فقد سمح لها بترجمة نقاط القوة المعيارية والتحليلية إلى مشاريع جديدة ومبتكرة تشارك في تنفيذها الكيانات العشرة في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تم برجمة ميزانية قدرها ٢٨,٤ مليون دولار لمساعدة الدول الأعضاء، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. بمبلغ ١٢ مليون دولار مخصص لتلبية الاحتياجات الإحصائية الأولية الأكثر إلحاحاً من أجل تمكينها من رصد أهداف التنمية المستدامة والإفادة بشأها.

٣٧ - وشددت الدول الأعضاء في الفقرتين ١٨ و ١٩ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، على أن الخطة سوف تنفذ على نحو متسق مع حقوق والتزامات الدول بموجب القانون الدولي، وأكدت من جديد على أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. واشتركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في قيادة عملية وضع التوجيهات المتعلقة بالسياسات والبرامج المستكملة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين. وهناك حاجة إلى قدرات إضافية لدعم تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وتشجع مبادرة حقوق الإنسان أولاً التي أطلقها الأمين العام على بذل جهود وقائية فيما يتعلق بانتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، وتعزز أوجه الترابط بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

(١) متاح للاطلاع على الموقع الإلكتروني - <https://undg.org/wpcontent/uploads/2016/02/Statement-of-Collaboration-RECs-UNDG-Reg-UNDGs-on-SDGs-1-Jan-2016.pdf>

٣٨ - وتأتي حتمية ألا يتخلف أحد عن الركب في صميم خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وتدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإجراءات المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات الشباب والشعوب الأصلية والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك اللجان الفنية والهيئات الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولة عن توجيه قواعد السياسات الدولية المتصلة بتلك الفئات الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان مواصلة العمل في مجالات من هذا القبيل لكفالة تقديم الدعم الفعال إلى الاستعراضات المواضيعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتشارك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في قيادة الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج لوضع "إطار مشترك" على نطاق المنظومة لنهج استراتيجي ومتكامل بعدم تخلف أحد عن الركب ومكافحة التمييز وأوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

٣٩ - ويشدد الأمين العام في تقرير مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ (A/70/709)، على أهمية خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، ويوجز الإجراءات الرامية إلى تعزيز الخطة ودعمها. والجهات الفاعلة العاملة بشأن مسائل المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مدعوة إلى التغلب على الفجوات المؤسسية والقطاعية، والعمل معا على نحو أوثق. وتشمل أدوات تشجيع هذا السلوك المتغير تحسين تحليل المخاطر والتخطيط المتعدد السنوات والبرمجة وتحسين التمويل. وسيتيح مؤتمر القمة فرصة للجميع للالتزام بدعم تنفيذ خطة التنمية، وبعدم تخلف أحد عن الركب، وتنفيذ خطة عمل أديس أبابا والإجراءات المناخية في حالات الأزمات.

٤٠ - وتهدد الكوارث الطبيعية والتراعات العنيفة، وما يتصل بذلك من أزمات إنسانية ومن تشريد طال أمده بتقويض التنمية، مما أدى إلى قلب مسار المكاسب وكشف أوجه الضعف. ومن بين الأشخاص الذين يتعرضون للخطر أولئك الذين يعيشون في المناطق المتضررة من الأزمات الطويلة الأجل واللاجئون (ولا سيما النساء العائلات لأطفال) والمشردون داخليا. ويعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الشركاء في العمل الإنساني والإنمائي من أجل المساعدة في الوفاء بوعده خطة التنمية القاضي بعدم تخلف أحد عن الركب. وفي التقرير المقدم عن القمة العالمية للعمل الإنساني، يعزز الأمين العام أيضا خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ كإطار مرجعي للوصول إلى المتخلفين عن الركب في تلك السياقات.

٤١ - وقد اتفقت الدول الأعضاء على التعاون على الصعيد الدولي لكفالة المهجرة الآمنة والمنظمة والشرعية (خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، الفقرة ٢٩)، مع اقتراح تدابير ملموسة للاستفادة من منافع المهجرة والحد من تكاليفها (خطة عمل أديس أبابا، الفقرتان ٤٠ و ١١١). وتضطلع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في الفريق العالمي المعني بالمهجرة، بوضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الغايات المتعلقة بالمهجرة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، على حد سواء فيما يتعلق بالظروف التي يواجهها المهاجرون وأدوات السياسات اللازمة لتحسين هذه الظروف. وبغية دعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتهم، تقوم المفوضية بوضع مجموعة من مؤشرات حقوق الإنسان بشأن حصول المهاجرين على الخدمات الصحية والتعليم والعمل. وفيما يتعلق بمساعدة الدول في زيادة قدراتها على منع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وحماية ضحايا الاتجار والمهاجرين المهربين وضمان احترام حقوقهم، يعكف المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء.

٤٢ - وأكدت الدول الأعضاء من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان هي عوامل أساسية للتنمية المستدامة (خطة عمل أديس أبابا، الفقرة ٦). وقد أقرت أيضا بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة سيكون إسهاما بالغ الأهمية في إحراز تقدم في جميع الأهداف والغايات الإنمائية المستدامة، والتزمت بالعمل من أجل إحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات بغية سد الفجوة بين الجنسين (خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، الفقرة ٢٠).

٤٣ - وقد دعت الدول الأعضاء الأمم المتحدة إلى تقديم العون إلى بلدان المصدر والمقصد على السواء في المساعدة على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة (خطة عمل أديس أبابا، الفقرة ٢٤). وتتوفر مجموعة كاملة من الأدوات لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتحسين اتساق السياسات من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتطوير قدرات الوكالات الوطنية على التحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنع الجرائم الاقتصادية والفساد والحد منها، ودعم استرداد الموجودات المسروقة من أجل تحسين كل من سيادة القانون وتعبئة الموارد المحلية. ويدعم المكتب الجهود التي تبذلها الدول لتطوير مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة من خلال التنفيذ الشامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٤٤ - وقد سلمت الدول الأعضاء بأن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مرتكز بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لكوكب الأرض. ويعتزم مكتب الشؤون القانونية (شعبة شؤون

المحيطات وقانون البحار) تعزيز المساعدة التي يقدمها إلى الدول في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولا سيما على الصعيد الإقليمي، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في جملة أمور.

٤٥ - وقد أكدت الدول الأعضاء أنها ستعزز الدور المهم الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة (خطة عمل أديس أبابا، الفقرة ٨٨). وبغية تعزيز نهج يشمل الحكومة بأكملها، يعكف الأونكتاد على تحفيز العمل من أجل مساعدة الحكومات المنتخبة حديثا على تبني النهج الأفقية والرأسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٦ - وتعد القدرات الوطنية لمنع النزاعات من العوامل الحاسمة في بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة. وقد استخدم البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية، بدعم من صندوق بناء السلام، نهجا تعاونيا لدعم الدول الأعضاء في تعزيز القدرات الوطنية المحلية في هذا المجال. ومن الضروري أيضا بناء القدرات الوطنية من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

تيسير التعاون الإقليمي والدولي

٤٧ - أقرت الدول الأعضاء بالدور الهام الذي تؤديه المنظمات والمبادرات الإقليمية في معالجة طائفة من المسائل في إطار الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك الجوع وتغير المناخ والتدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة والفساد والتعاون الدولي في مجال الضرائب والتجارة. وفي الفقرة ١٣٠ من خطة عمل أديس أبابا، شجعت الدول الأعضاء اللجان الإقليمية، بالتعاون مع المصارف والمنظمات الإقليمية، على حشد خبراتها والآليات القائمة والتركيز على الجوانب الموضوعية لخطة العمل. وفي الفقرة ٢١ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، سلمت الدول الأعضاء أيضا بأن الأطر الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تيسر ترجمة سياسات التنمية المستدامة بفعالية في شكل إجراءات محددة على الصعيد الوطني.

٤٨ - وفي الفقرة ٤٢ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، أكدت الدول الأعضاء مجددا أهمية دعم الإطار الإنمائي الجديد، أي خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ وفي الفقرة ٨ من خطة العمل، أكدت من جديد أهمية دعم الإطار الإنمائي الجديد، أي خطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ وكذلك خطة عمله العشرية باعتبارها إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحول اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامج القاري

الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومنذ اعتماد خطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، يقوم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية وإدارة شؤون الإعلام بالدعوة وحشد الدعم على الصعيد الدولي لخطة عمل عام ٢٠٦٣ وتعزيز أوجه التآزر والتكامل مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وسيعمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز عمل الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات في كفالة التنفيذ الفعال لبرامج العمل الثلاثة، وهي برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، وإجراءات العمل المعجل لمسار ساموا، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وخطة عمل عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

٤٩ - وتتمتع اللجان الإقليمية بوضع يمكنها من مساعدة البلدان على تحقيق خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وهي تساعد على توليد أفكار جديدة والدعوة في مجال السياسات، وتنشئ صلة بين المستويين العالمي والوطني. ويمكن أن تسهم اللجان الإقليمية، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد وغيرها من الكيانات، بشكل جوهري في التنفيذ على الصعيد الوطني، بالتعاون مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المجالات التالية:

(أ) إدماج أهداف التنمية المستدامة في صلب التخطيط الإنمائي والأطر المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

(ب) تعزيز تماسك السياسات واتساقها وتنسيقها؛

(ج) تحسين البيانات والقدرات الإحصائية للدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠؛

(د) تحديد وتعزيز مصادر بديلة ومبتكرة لتمويل التنمية؛

(هـ) تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار في دعم خطة التنمية لعام ٢٠٣٠؛

(و) الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الإقليمية والأقاليمية؛

(ز) ترجمة النماذج الإقليمية إلى منافع عامة عالمية.

٥٠ - وبالإضافة إلى تنظيم منتديات إقليمية معنية بالتنمية المستدامة، تنظم اللجان الإقليمية أيضا اجتماعات إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن تمويل التنمية.

٥١ - وتعمل اللجان الإقليمية بالتنسيق مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المساعدة على تعميم أهداف التنمية المستدامة في السياسات الإنمائية الوطنية للدول الأعضاء. وتشرف آليات التنسيق الإقليمية على اتساق السياسات على الصعيد الإقليمي.

٥٢ - كما تدعم الإدارات والمكاتب الأخرى للأمانة العامة خطتي التنمية إقليميًّا، مع التركيز، على سبيل المثال، على مكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وإدارة الموارد المائية المشتركة والتوسع الحضري للولايات القضائية المتعددة^(٢).

٥٣ - وفي إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، شجعت الجمعية العامة في الفقرة ٢٠ من قرارها ٢١٠/٧٠، الدول الأعضاء على أن تتيح تطوير وتمويل المستوطنات الحضرية على نحو منسق، وتستفيد بصورة كاملة من المساهمة التي يمكن أن يقدمها التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة في التنمية المستدامة. ويوفر موئل الأمم المتحدة الدعم الفني والتقني للحكومات على جميع المستويات فيما يتعلق بالشروع في السياسات والخطط والبرامج التي تعزز المدن والمستوطنات البشرية المستدامة والشاملة للجميع والتكاملة.

٥٤ - وتتعامل الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث مع المنظمات دون الإقليمية من أجل دعم المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية التي تتبادل

(٢) يشمل التعاون والتنسيق المتزايدين على الصعيد الإقليمي بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، عن طريق فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٦٣؛ وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والجماعة الكاريبية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، واتفاقية التنوع البيولوجي ومؤسسة تنمية الأنديز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومصرف التنمية الآسيوي؛ وجامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية في المنطقة العربية؛ والمفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في أوروبا. ويسهم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال عمل المراكز الإقليمية التابعة له في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ.

المعارف، ووضع استراتيجيات إقليمية للحد من مخاطر الكوارث، والتصدي للمخاطر العابرة للحدود وتهيئة بيئات مؤاتية لتعميم الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني.

تحفيز شراكات جديدة، وتحسين الفعالية والمساءلة في الشراكات القائمة على جميع المستويات

٥٥ - وأقرت الدول الأعضاء، في الفقرة ٦٠ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، بأن الأهداف والغايات المبينة في الخطة لا يمكن أن تتحقق دون تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها، وضم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد الدول الأعضاء في إقامة الشراكات وتوسيع نطاقها لدعم بيئات تمكينية التي لا يتخلف فيها عن الركب شخص ولا بلد. ويشمل ذلك النهوض بحوار إقليمي ودولي بناء ومداولات بشأن التجارة والمسائل الضريبية، ومسائل الديون، وإدارة الاستثمار، وتنمية القطاع الخاص. وينطوي على تعميق الروابط بين الأمانة العامة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية متابعة تمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا، الفقرات ١٣٠ و ١٣٢ و ١٣٣). ويشمل ذلك تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، التي تعكس ضرورة تعاون الجهات الفاعلة الاقتصادية والأمنية بفعالية بعضها مع بعض.

٥٦ - وأقرت الدول الأعضاء بوجوب إيلاء اهتمام خاص لأضعف البلدان، بما في ذلك البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع (خطة عمل أديس أبابا، الفقرة ٨؛ وخطة عام ٢٠٣٠، الفقرة ٢٢). وسيوسع مكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام، التي تدعمه، نطاق الجهود المبذولة لضم مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة والحد من التجزؤ بواسطة استراتيجيات مشتركة لبناء مجتمعات سلمية. ويتمتع صندوق بناء السلام بسجل إنجازات يعول عليه فيما يتعلق بتعزيز الاتساق بين الركائز وإرساء شراكات استراتيجية جديدة مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسيعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية على تقليل المخاطر ومواطن الضعف والاحتياجات الإنسانية في هذه السياقات. وسيعمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على إيجاد حلول لمواجهة المخاطر والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاستفادة من الأنشطة الجديدة الرامية إلى تعبئة جميع الجهات المعنية. وبالتعاون مع فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون

الأفريقية، سيقوم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بتنظيم ما يتصل بذلك من حوارات رفيعة المستوى ومناسبات التوعية على مستوى الخبراء بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة شؤون الإعلام من أجل حشد الدعم وتعزيز اتساق وتنسيق جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويعمل موئل الأمم المتحدة مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية وفئات المجتمعات المحلية وسائر الشركاء على النهوض بالأحياء الفقيرة وضمان الحياة من أجل تحسين أحوال ما يقرب من بليون شخص يعيشون في مستويات غير رسمية في الدول النامية والدول الهشة.

٥٧ - وأكدت الدول الأعضاء في الفقرة ٦٧ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، أن نشاط قطاع الأعمال التجارية الخاصة والاستثمارات والابتكارات تعتبر محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل. ويستخدم الأونكتاد عمله في مجال تنمية المشاريع والقدرة التنظيمية لمنتدى الاستثمار العالمي التابع له للتأكد من زيادة الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيجري إشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بشكل متزايد في تحويل الاقتصاد نحو مسار نمو منخفض الكربون، بطرق منها مبادرة الأسواق المالية المستدامة مثلا. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مبادرته المالية، مع أكثر من ٢٠٠ شريك من قطاعات المصارف والتأمين والاستثمار المؤسسي على موازنة النظم المالية مع القطاعات المنخفضة الكربون والقدرة على التكيف مع المناخ وقطاعات الاقتصاد الأخضر؛ وعلى تعبئة التمويل الخاص اللازم لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد مستدام. وتهدف مفوضية حقوق الإنسان إلى تقديم مشورة فعالة في مجال السياسة العامة إلى الدول وبناء قدراتها لضمان إشراك القطاع الخاص في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تعزيز الشفافية ومنع الفساد في القطاع الخاص، في شراكة مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. ويجري تشجيع شراكات أصحاب المصلحة المتعددين بين منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول لتعزيز التعاون والحوار، ولإدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطط العامة لقطاع الأعمال الخاصة.

٥٨ - وتمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، التي أقرت فيها الدول الأعضاء بجملة أمور منها أنه يتم تفويض النفقات والاستثمارات في مجال التنمية المستدامة إلى المستوى دون الوطني، الذي كثيرا ما يفتقر إلى ما يكفي من القدرات التقنية والتكنولوجية والتمويل والدعم (الفرقتان ٣٤ و ٤٨) يسهم موئل الأمم المتحدة بتوجيهات سياسية إلى الحكومات دون الوطنية بشأن التمويل المستدام، وزيادة الإيرادات، والجدارة الائتمانية، وتمويل قيمة

الأراضي، بوسائل منها التمويل عن طريق شراكته مع لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بالسلطات المحلية. ويعمل موئل الأمم المتحدة في شراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وكيانات أخرى في أقل البلدان نموا لإسداء المشورة إلى البلديات بشأن تهيئة أدوات الاستثمار المحلية وتعزيز القدرات التقنية. كما ستظل مبادرة الطاقة المستدامة للجميع إطارا مفيدا (خطة عمل أديس أبابا، الفقرة ٤٩).

٥٩ - ويمكن النظر في توسيع دور منتدى الشراكات السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تدعمه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. فهو قد يغدو بمثابة منبر حكومي دولي لتبادل الخبرات بشأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أيضا باستعراض الشراكات، لا سيما الشراكات التي تطوعت بالإفادة عن مساهمتها في تنفيذ الخطة.

دعم تهيئة بيئة دولية مؤاتية عن طريق العمليات الحكومية الدولية

٦٠ - تتطلب متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا مجموعة واسعة من العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بأهداف التنمية المستدامة ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمويل التنمية. وتقوم الأمانة بدعم المقدم إلى العمليات الحكومية الدولية، والبيانات والإحصاءات، والأعمال التحليلية، وبناء القدرات مع متطلبات الخطة الإنمائية الجديدة. والهدف الرئيسي من هذا الجهد هو ضمان تركيز الأمانة العامة على الاندماج الفعلي لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في مجالات مهامها الأربعة.

٦١ - وستدعم الأمانة الهيئات الحكومية الدولية لدى إسهامها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي المنتدى المعني بتمويل التنمية، وآلية تيسير التكنولوجيا، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، مع مواصلة تعزيز منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس.

٦٢ - ويقدم تقرير الأمين العام عن المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجع وشامل (A/70/684) رؤية واقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها أن يعمل هيكل الاستعراض الشامل.

٦٣ - ووفقا للفترة ٨٣ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، سيُسترد في المتابعة والاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بتقرير مرحلي سنوي عن أهداف التنمية المستدامة، يعده الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وستتولى المنتديات

الإقليمية بشأن التنمية المستدامة الإعراب عن الآراء الإقليمية بشأن تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، مما يوفر صلة واضحة مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

٦٤ - وإضافة إلى ذلك، سيسترشد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أيضاً بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، الذي سيعزز تضافر عنصري العلم والسياسة ويشكل أداة قوية قائمة على الأدلة لدعم صانعي السياسات في سعيهم إلى النهوض بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٦٥ - ووفقاً للفقرة ١٣٣ من خطة عمل أديس أبابا، دعا الأمين العام إلى عقد اجتماع لفرقة عمل مشتركة بين الوكالات لدعم مداولات منتدى تمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وستقوم فرقة العمل بإعداد تقرير سنوي تحليلي قائم على البيانات، مشفوعاً بتذييل إلكتروني. وتضطلع المؤسسات الرئيسية المعنية بعملية تمويل التنمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بدور أساسي، بالتنسيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٦٦ - ولا بد من زيادة الدعم المقدم إلى الآليات الحكومية الدولية الأخرى بغية ضمان إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمل هذه الآليات وتشجيعها على الإسهام في الاستعراضات المواضيعية للأهداف والقضايا الشاملة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ومن هذه الآليات اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ومجلس حقوق الإنسان.

٦٧ - وتقدم الأمانة العامة الدعم للبلدان والسلطات دون الوطنية في جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي، بمواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع الفرص الناشئة عن تزايد عولمة التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار.

٦٨ - وتدعم منظومة الأمم المتحدة البلدان في إدماجها للسياسات المتعلقة بتغير المناخ ضمن الخطط الوطنية ودون الوطنية للتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، تشكل المسائل المتعلقة بتغير المناخ وتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ جزءاً لا يتجزأ من خطة عمل أديس أبابا. ويجري إدماج المنظورات الجنسانية في الإجراءات المتعلقة بالمناخ عن طريق دعم مباشرة المرأة للأعمال الحرة في مجال الطاقة المستدامة وعمل المرأة في مجال الزراعة القادرة على التكيف مع المناخ. وتقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة مزيداً من الدعم إلى الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لمساعدتها على إدماج المنظورات الجنسانية في عملها، بما في ذلك ما يتعلق بمشاركة المرأة في هيئات الاتفاقية. وتجاوباً مع الالتزام بحقوق الإنسان في

الإجراءات المتعلقة بالمناخ، المتفق عليه في مؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، تستهدف مفوضية حقوق الإنسان، رهنا بتوافر موارد إضافية، إلى تكثيف تعاونها مع الأطراف والجهات المعنية الأخرى على تعزيز الإجراءات المناخية الطموحة القائمة على الحقوق. وستدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إعداد الإحصاءات المتصلة بتغير المناخ وتدرج حاليا مسألة تغير المناخ في الحوار بشأن السياسات في الهيئات الحكومية الدولية التي تدعمها. وسيضعف مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ما يبذله من جهود الدعوة والتوعية المتصلة بأولويات أفريقيا في مجال تغير المناخ، مع التركيز بصفة خاصة على التكيف مع الآثار والتخفيف منها، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والتمويل. وسيواصل موئل الأمم المتحدة دعم الحكومات، بما فيها حكومات أقل البلدان نمواً، في وضع وتنفيذ سياسات وطنية للتنمية الحضرية المستدامة وخطط عمل وطنية لمكافحة تغير المناخ من أجل توفير أساس متماسك للسياسات العامة كفيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٩ - وتعد اللجان الإقليمية وأجهزتها الفرعية بمثابة هيئات حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة في منطقة كل منها. وإضافة إلى توفير منظورات إقليمية للمتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، ينتظر منها أيضاً أن تترجم الولايات العالمية ذات الصلة بخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ إلى إجراءات على الصعيدين الإقليمي والقطري. ومن المتوقع أن تشرع اللجان الإقليمية في الأعمال المعيارية والتحليلية التي يمكن استخدامها على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا لوضع مقترحات عملية بشأن وسائل التنفيذ.

دعم المتابعة والاستعراض

٧٠ - في الفقرة ١٢٩ من خطة عمل أديس أبابا، دعت الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، بوضع مقاييس شفافة للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة لا تقف عند نصيب الفرد من الدخل القومي، بالاستناد إلى المبادرات القائمة حسب الاقتضاء. وفي الفقرتين ٧٤ و ٨١ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، أشارت الدول الأعضاء إلى أن عمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات ستستفيد من الدعم الفعال من منظومة الأمم المتحدة، وشجعت اللجان الإقليمية على مواصلة دعم الدول الأعضاء في المشاركة الإقليمية.

٧١ - ويجري تيسير التنسيق فيما يتعلق بوضع إطار المؤشرات العالمية عن طريق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي أنشأته اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين، عام ٢٠١٥، ويضم الدول الأعضاء، وممثلي

الوكالات الإقليمية والدولية التي تتصرف بصفة مراقب. ويتم التنسيق أيضا في مختلف المستويات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ومن المتوقع أن تكلف اللجنة في دورتها السابعة والأربعين، بإجراء مزيد من التطوير المنهجي والتنقيح للمؤشرات، في إطار متابعة عرضها لإطار المؤشرات العالمية للأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ كنقطة انطلاق للمناقشة.

٧٢ - وستعاد برجة الموارد التي سبق تخصيصها لجمع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية للعمل المتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. إلا أن احتياجات خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ تتجاوز بكثير القدرات الحالية على تلبيةها. وستدعم كيانات الأمانة العامة المعنية بالعمل المتعلق بالبيانات وتعزيز القدرات الوطنية. ويعمل العديد من كيانات الأمانة العامة بالفعل مع المكاتب الإحصائية الوطنية للاضطلاع بالعمل المنهجي المتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وستوفر بيانات لأغراض الاستعراضات الإقليمية. كما يتطلب استعراض ومتابعة خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تحليلا أوسع وأكثر تكاملا للسياسات دعماً للعمليات الوطنية والعالمية.

الاضطلاع بأعمال الدعوة العامة من أجل أهداف التنمية المستدامة

٧٣ - وللمساعدة على زيادة وعي عامة الجمهور وصناع القرار بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحسين فهمهم لها بوجه عام، تقوم إدارة شؤون الإعلام بمواءمة منتجاتها وخدماتها الاتصالية وتغطيتها المتعددة اللغات من أجل تقديم سرد متكامل عن هذه الخطة المتعددة الأوجه. وتقود الإدارة الجهود الرامية إلى وضع إطار لتخطيط الاتصالات على الصعيدين العالمي والمحلي من خلال تصميم حملات إعلامية، وتقاسم الشعارات الترويجية، واتساق الرسائل. وتقوم الإدارة أيضاً بتعزيز آلياتها التنسيقية لضمان التنسيق والعمل المشترك على نطاق المنظومة من خلال مكاتبها الميدانية البالغ عددها ٦٣ مكتبا (مراكز الأمم المتحدة للإعلام) وعن طريق عقد اجتماعات لفريق الأمم المتحدة للاتصالات المشترك بين الوكالات وفرقتي العمل التابعتين له المعنيتين بأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ، ومركز الاستراتيجيات المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يشرك الأمم المتحدة والشركاء من المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى نشر المعلومات عن الخطة الجديدة. وتعمل الإدارة أيضاً مع شرائح متنوعة من الجمهور، بما في ذلك الطلاب والأكاديميون، وممثلو المنظمات غير الحكومية، والدعاة من المشاهير، والشركاء المبدعين، في أنشطة التوعية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذها. ويضطلع مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب بأنشطة للدعوة من أجل تنفيذ استثمارات في مجال تنمية الشباب وإشراكهم، ويتم عرض هذه الأنشطة والترويج لها في منتدى الشباب السنوي الذي يعقده المجلس الاقتصادي

والاجتماعي، وتدعمه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، وشبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة.

٧٤ - ومن أجل المساعدة على زيادة وعي الجمهور ككل وصناع القرار بتأثير العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحسين فهمهم لذلك بوجه عام، تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنسيق الأنشطة التي يضطلع بها دعاة الأمين العام في مجال أهداف التنمية المستدامة. وتستفيد حملة العمل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من النجاح الذي حققته الحملة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وتوسع نطاقه. وسيضطلع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، المكلف بولاية الدعوة على الصعيد العالمي لدعم البلدان الأكثر ضعفاً، بجهود إضافية في مجال الدعوة. وقام مشروع تغيير التصورات الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتحديد الخيرات الموجودة لدى ٢٥٠ من المنظمات الدولية والشركاء، استجابة للحاجة الواضحة إلى تحديد ما لديها من قدرات وأوجه تآزر وتكامل مختلفة وإلى الكشف عن أوجه التداخل.

خامساً - الآثار المالية

٧٥ - ترد في الجداول ١ و ٢ و ٣ أدناه الآثار المترتبة في الميزانية على التعزيز المقترح لدور الأمانة العامة ومجالات أنشطتها، على النحو المبين في الفرع رابعا. وتأقي الآثار المترتبة في الميزانية إضافة إلى الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" (A/70/589). وتشمل الآثار المترتبة في الميزانية أيضاً اقتراح مخصص قدره ٥ ملايين دولار لحساب التنمية.

٧٦ - وقد بذلت مكاتب الأمانة العامة وإدارتها، في إعدادها لهذه الأرقام، وفي ضوء شح الموارد الجديدة، كل جهد ممكن لمراجعة خطط عملها ومواءمتها، وأعدت ترتيب أولويات أنشطتها ومواردها لتقديم الدعم اللازم للمساعدة في تنفيذ الخطتين مع الوفاء بمتطلبات جميع الولايات القائمة. ومع ذلك، فبالنظر إلى الطابع التحويلي للخطتين الجديدتين، يقترح الأمين العام أن تعزز الأمانة العامة الدعم الذي تقدمه للدول الأعضاء وأن تتجاوز إعادة ترتيب أولويات الأنشطة والموارد.

الجدول ١

الآثار المترتبة في الميزانية بحسب أبواب الميزانية، والبنود المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لفترتي السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

باب الميزانية	عدد الوظائف المؤقتة ^(١)	الآثار المترتبة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧			الآثار المترتبة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩		
		المتصلة بالوظائف	غير المتصلة بالوظائف	المجموع	المتصلة بالوظائف	غير المتصلة بالوظائف	المجموع
١ تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً (مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مكتب المدير العام)	١	١٦٨,٨	٢٠,٩	١٨٩,٧	٣٠٧,٠	٨,٦	٣١٥,٦
٢ شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات	٢	٣٩٣,١	٢٠٠,٣	٥٩٣,٤	٧١٥,٠	١٢٢,٠	٨٣٧,٠
٣ الشؤون السياسية (مكتب دعم بناء السلام)	١	٢٣٠,٣	٥,٤	٢٣٥,٧	٤١٨,٩	٥,٩	٤٢٤,٨
٤ نزع السلاح	-	-	٣٤٥,٠	٣٤٥,٠	-	٣٤٥,٠	٣٤٥,٠
٨ الشؤون القانونية	-	-	١٤٧,٤	١٤٧,٤	-	١٤٧,٤	١٤٧,٤
٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٩	١ ٦٢٥,٦	٥٤٦,١	٢ ١٧١,٧	٢ ٩٦٢,٤	٥٥٤,٣	٣ ٥٠٨,٥
١٠ أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٣	٦٨٨,٢	٣٦٨,١	١ ٠٥٦,٣	١ ٢٥٢,٠	٣٦٩,٧	١ ٦١٩,١
١١ دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا)	-	-	٣٧٥,٠	٣٧٥,٠	-	٣٧٥,٠	٣٧٥,٠
١٢ التجارة والتنمية	٤	٨١٥,٢	١٢٨,٠	٩٤٣,٢	١ ٤٨٢,٦	١٢٨,٠	١ ٦١٠,٦
١٤ البيئة	٣	٤٨٠,٣	١ ٢٩٦,٠	١ ٧٧٦,٣	٨٧٣,٦	١ ٢٩٦,٠	٢ ١٦٩,٦
١٥ المستوطنات البشرية	٣	٥١٠,٨	٢ ٤٨٥,٨	٢ ٩٩٦,٦	٩٢٩,٢	٢ ٤٨٥,٨	٣ ٤١٥,٠
١٦ المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	٣	٤٧٣,٤	٤٣٨,٤	٩١١,٨	٨٦١,٠	٤٣٨,٤	١ ٢٩٩,٤
١٧ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٨	١ ٦٠٦,٩	٦٢١,٠	٢ ٢٢٧,٩	٢ ٩٢٣,٢	٦٢١,٠	٣ ٥٤٤,٢
١٨ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢	١٨٩,٩	٣ ٤٢٧,٠	٣ ٦١٦,٩	٣٤٧,٤	٣ ٤٢٧,٠	٣ ٧٧٤,٤
١٩ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٤	٦٢٣,٢	١ ٥٦٠,٠	٢ ١٨٣,٢	١ ١٣٣,٦	١ ٥٦٠,٠	٢ ٦٩٣,٦

باب الميزانية	عدد الوظائف المؤقتة ^١	الآثار المترتبة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧			الآثار المترتبة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩		
		المتصلة بالوظائف	غير المتصلة بالوظائف	المجموع	المتصلة بالوظائف	غير المتصلة بالوظائف	المجموع
٢٠ التنمية الاقتصادية في أوروبا	٣	٦١٠,٨	٢٦١,٣	٨٧٢,١	١ ١١١,٠	٢٦١,٣	١ ٣٧٢,٣
٢١ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣	٣٩١,٣	١ ٣٧٩,٢	١ ٧٧٠,٥	٧١١,٦	١ ٣٧٩,٢	٢ ٠٩٠,٨
٢٢ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا	٤	٥٦٤,٨	٢ ٠٠٧,٤	٢ ٥٧٢,٢	١ ٠٣١,٩	٢ ٠٠٧,٤	٣ ٠٣٩,٣
٢٤ حقوق الإنسان	٧	١ ٢٨٣,٣	١ ٠١٣,٦	٢ ٢٩٦,٩	٢ ٣٤١,١	١ ٠١٣,٦	٣ ٣٥٤,٧
٢٧ المساعدة الإنسانية (الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث)	٢	٤٠٨,٨	٧٧١,٢	١ ١٨٠,٠	٧٤٣,٢	٧٧١,٢	١ ٥١٤,٤
٢٩ واو مكتب الأمم المتحدة في جنيف	-	-	٢٤,٢	٢٤,٢	-	١٩,٩	١٩,٩
٣٥ حساب التنمية	-	-	٥ ٠٠٠,٠	٥ ٠٠٠,٠	-	٥ ٠٠٠,٠	٥ ٠٠٠,٠
٣٦ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	-	٢ ٣٥٥,٦	-	٢ ٣٥٥,٦	٤ ٢٨٩,٨	-	٤ ٢٨٩,٨
المجموع (المبلغ الإجمالي)	٦٢	١٣ ٤٢٠,٣	٢٢ ٤٢١,٣	٣٥ ٨٤١,٦	٢٤ ٤٣٤,٥	٢٢ ٣٣٦,٧	٤٦ ٧٧١,٢
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٦٢	١١ ٠٦٤,٧	٢٢ ٤٢١,٣	٣٣ ٤٨٦,٠	٢٠ ١٤٤,٧	٢٢ ٣٣٦,٧	٤٢ ٤٨١,٤

(أ) حتى عام ٢٠٣٠، تمشيا مع مدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويسري ترتيب مماثل فيما يتعلق بالوظائف المؤقتة التي أنشأها الجمعية العامة في أمانة منتدى الأمم المتحدة للغابات.

الجدول ٢

توزيع الوظائف المؤقتة حسب أبواب الميزانية والرتب

باب الميزانية	عدد الوظائف المؤقتة										
	الفئة الفنية والفئات العليا							فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئات الأخرى	
	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الجموع الفرعي	الرتبة الرئيسية	الرتب الأخرى	الجموع الفرعي	موظف الرتبة المحلية	موظف الرتبة الفرعي
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	-	-	-	١	-	١	--	-	--	-	-
٢ - شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات	-	١	-	١	-	٢	-	-	-	-	-
٣ - الشؤون السياسية	-	١	-	-	-	١	-	-	-	-	-
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	-	٢	٣	٣	-	٨	--	١	١	--	-
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١	١	١	-	-	٣	-	-	-	-	-
١٢ - التجارة والتنمية	-	١	٢	١	-	٤	-	-	-	-	-
١٤ - البيئة	-	-	٣	-	-	٣	--	--	--	-	-
١٥ - المستوطنات البشرية	-	٢	-	١	-	٣	-	-	-	-	-
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	-	-	٣	-	-	٣	-	-	-	-	-
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	-	٣	٣	٢	-	٨	--	--	--	-	-
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	١
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	-	-	٣	١	-	٤	-	-	-	-	-
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	-	١	١	١	-	٣	-	-	-	-	-
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-	-	١	٢	-	٣	-	-	-	-	-
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا	--	--	١	٢	--	٣	--	--	--	١	١
٢٤ - حقوق الإنسان	-	-	٤	٢	-	٦	-	١	١	--	--
٢٧ - المساعدة الإنسانية	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-
الجموع	١	١٢	٢٧	١٨	-	٥٨	-	٢	٢	١	٢

الجدول ٣

توزيع أوجه الإنفاق غير المتصلة بالوظائف حسب أبواب الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

باب الميزانية	تكاليف الموظفين الخبراء الاستشاريون الخبراء	سفر سـ الممثلين	سفر سـ الموظفين	الخدمات التعاقدية	مصاريف التشغيل العامة والمواد	الأثاث المـ والمعدات والتبرعات المجموع	باب الميزانية
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما	-	-	-	١٩,٢	٠,٤	٠,٣	٢٠,٩
٢ - شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات	١٨٩,٥	-	-	٥,٤	١,٤	١,٠	٢٠٠,٣
٣ - الشؤون السياسية	-	-	-	٢,٧	٠,٧	١,٥	٥,٤
٤ - نزع السلاح	٣٥,٠	-	-	٦٥,٠	-	-	١٨٥,٠
٨ - الشؤون القانونية	٤٤,٤	-	-	-	-	-	٨٣,٠
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢٦٨,٠	٢٣٣,٠	-	٢٤,٣	٥,٩	٤,٥	١٠,٤
١٠ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	-	١٨١,٥	-	٦٥,٤	١١٣,١	٢,١	٤,٥
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	-	٣٧٥,٠	-	-	-	-	-
١٢ - التجارة والتنمية	-	-	-	١٢٨,٠	-	-	-
١٤ - البيئة	١٠٥٦,٠	-	-	٢٤٠,٠	-	-	-
١٥ - المستوطنات البشرية	٥٠٨,٣	١٦٧٨,٠	-	٢٩٩,٥	-	-	-
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	-	٣٠٠,٠	-	١٣٨,٤	-	-	-
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٤٠,٠	١٨٥,٠	-	١٢٥,٠	٣٨,٨	٢٢٨,٨	٣,٤
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١٧٠,٠	١٠١٦,٢	١٠٥٤٧,١	٢٤٢,٣	٤٤١,٤	-	١٠,٠
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	-	١٨٠,٠	١٢٣٥,٦	٩١,٤	٥٣,٠	-	-
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	-	-	١٩٧,٧	٥١,٦	-	٣,٠	٩,٠

باب الميزانية	تكاليف الموظفين الخبراء										المجموع
	الأخرى	الاستشاريون الخبراء	الممثلين	الموظفين	التعاقدية	مصرف الخدمات	مصروفات اللـ	سوازم الأثاث المـ	المعدات والتبرعات	المجموع	
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٤١,٧	٥٥٣,٥	٢٤٩,٠	-	٢٩٠,٠	١١٤,٠	١٢,٠	١٩,٠	-	١ ٣٧٩,٢	
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا	-	٨٠٤,٣	٨٥٩,٣	-	١٨١,٤	١٦٢,٤	-	-	-	٢ ٠٠٧,٤	
٢٤ - حقوق الإنسان	-	٨٤,٣	-	٧٢١,٨	٦٧,٥	١٤٠,٠	-	-	-	١ ٠١٣,٦	
٢٧ - المساعدة الإنسانية	-	-	٣٠٠,٠	-	٢٤٠,٠	٢٠٠,٠	٣١,٢	-	-	٧٧١,٢	
٢٩ واو - مكتب الأمم المتحدة في جنيف	-	-	-	-	-	٨,٣	١٣,١	-	٢,٨	٢٤,٢	
٣٥ - حساب التنمية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥ ٠٠٠,٠ ٥ ٠٠٠,٠	
المجموع	٥٠١,٢	٤ ٥٩٠,٠	٧ ٣٤١,٢	٧٢١,٨	٢ ٢٤٠,٥	١ ٣٨٧,٦	٢٩٥,٦	٢٩,٨	٤٥,٦	٢٢ ٤٢١,٣ ٥ ٢٦٨,٠	

سادسا - الاستنتاج والإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

٧٧ - أُعدَّ هذا التقرير عقب مشاورات مع رؤساء الإدارات والمكاتب في الأمانة العامة ورؤساء كيانات منظومة الأمم المتحدة. ويرى الأمين العام أن التعزيز المقترح لأدوار إدارات الأمانة العامة ومكاتبها ومجالات أنشطتها، على النحو المبين في الفرع رابعا أعلاه، يعكس ما هو مطلوب لتقديم دعم يتسم بالفعالية والكفاءة إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويطلب الأمين العام أن توافق الجمعية العامة على المقترحات.

٧٨ - وعليه، فإذا وافقت الجمعية العامة على التعزيز المقترح للأدوار ومجالات الأنشطة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، ستنشأ احتياجات إضافية من الموارد بمبلغ صافيه ٤٨٦ ٠٠٠ دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تشمل إنشاء ٦٢ وظيفة مؤقتة، على النحو المبين في الجداول ١ و ٢ و ٣ أعلاه، وهو ما سيتطلب موافقة الجمعية العامة. وسينظر في الاحتياجات ذات الصلة لفترات السنتين المقبلتين، بدءا بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، في سياق الميزانيات البرنامجية المقترحة لكل من هذه الفترات.